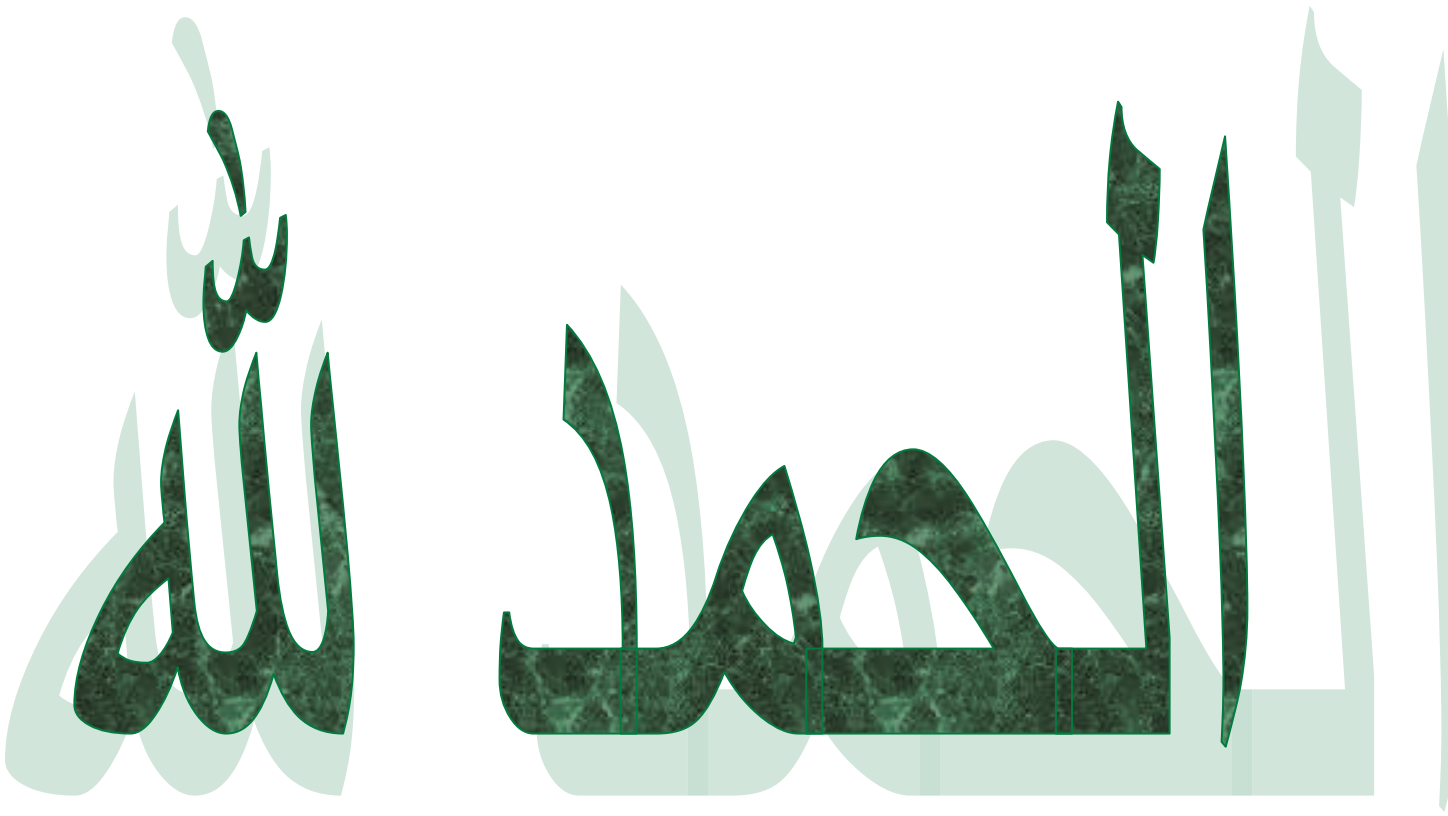
الحمد لله

جامعة قاصدي مرباح- ورقلة-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
الميدان: علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية
الشعبة: علوم مالية ومحاسبية
التخصص: مالية المؤسسة

من إعداد الطالب:عمر تواتي

بعنوان:

إشكالية تطبيق التشخيص المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

" دراسة حالة مؤسسة الإخوة موساوي للإضاءة"

خلال الفترة (2010-2012)

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ 2013/06/24

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتور / عتيق العلا (أستاذ محاضر قسم (أ) – جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا

الأستاذ/ تمجغدين نور الدين (أستاذ محاضر قسم (أ) – جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا

الأستاذة / زغود تبر (أستاذ مساعد – جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا

السنــة الجامعية:2013/2012

إهداء

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى والدي الكريمين حفظهما الله ورعاهما

إلى إخوتي وأخواتي خصوصا الصغيرة شذى

إلى كل العائلة صغيرا وكبيرا

إلى أصدقائي طارق، عبد الهادي، حمزة، حسام،علي، عادل، بلال، بوبكر عبد الصمد،.....

إلى كل الذين تشرفت بمعرفتهم في جامعة ورقلة

إلى كل من يسعى إلى إعلاء راية العلم

.....عمر.....

شكـر وعرفان

الحمد لله العليم بذات الصدور، المحيط بما يجري في الكون من شؤون وأمور، الذي لو لا هدايته لما اهتدينا لهذا حمدا كثيرا مباركا فيه، ونشكره على نعمه علينا في بلوغ ولو قطرة من بحر لا يرتوي من مائه عالم ولا متعلم وعملا بقوله صلى الله عليه وسلم: "إن أشكر الناس لله أشكرهم للناس ومن لم يشكر الناس لم يشكر الله" أتقدم بكل الشكر في كلمات متواضعة أتمنى أن تعبر عن معناها إلى كل من سعى في سبيل الله إلى نشر العلم وتعليم أصوله.

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الذي أشرف على هذا العمل الأستاذ "تمجغدين نورالدين"

وأوجه شكري الجزيل إلى كل من ساعدني في ميدان التربص وخصوصا مدير المؤسسة السيد "موساوي العربي"

وأشكر كل من ساهم في إنجاز هذا العمل ولو بشيء قليل.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مدى تطبيق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتشخيص المالي كأداة من أدوات تسييرها، حيث تم تطبيق أدوات التحليل المالي على مؤسسة الإخوة موساوي للإضاءة باعتبارها تنتمي لهذه الفئة من المؤسسات باستخدام القوائم المالية الخاصة بها خلال الفترة 2010-2012 .

وقد أظهرت المؤشرات المالية والنتائج المتحصل عليها وجود صعوبات وعراقيل تحد من فعالية تطبيق التشخيص المالي في مثل هذه المؤسسات نظرا لما تتمتع به من خصائص مالية تساهم بشكل كبير في ذلك.

الكلمات الدالة: تشخيص مالي، مؤسسات صغيرة ومتوسطة، أدوات التحليل المالي، فعالية، مؤشرات مالية، خصائص مالية.

Abstract:

The objective of This study is to display the extent of the application of financial diagnosis in the small and medium-sized enterprises like a method to conduct it, where was the application of financial analysis tools on the institution of the brothers Moussaoui lighting as belonging to this category of enterprises by using its own financial statements during the period 2010-2012.

Financial indicators and the results obtained have shown that there are difficulties and obstacles limit the effectiveness of application of the diagnostic financial in this enterprises such because of its financial characteristics contribute significantly to it.

Key words: financial diagnosis, small and medium-sized enterprises, financial analysis tools, effectiveness, financial indicators, financial characteristics.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

- الإهداء.....III
- الشكر.....IV
- الملخص.....V
- قائمة المحتويات.....VI
- قائمة الجداول.....VII
- قائمة الأشكال VIII
- قائمة الملاحق.....IX
- المقدمة..... أ
- الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية.....01
- تمهيد..... 02
- المبحث الأول: الأدبيات النظرية.....03
- المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....03
- الفرع الأول: معايير تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....03
- الفرع الثاني: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون الجزائري.....04
- الفرع الثالث: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....05
- الفرع الرابع: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....06
- المطلب الثاني: التشخيص المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....07
- الفرع الأول: تعريف التشخيص المالي.....07
- الفرع الثاني: أهداف التشخيص المالي.....08
- الفرع الثالث: أدوات التشخيص المالي.....09
- المطلب الثالث: مشاكل التشخيص المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....10
- الفرع الأول: مشكلة المعلومات المحاسبية و المالية.....10
- الفرع الثاني:مشاكل استخدام النسب المالية في التشخيص المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 10

فهرس المحتويات

– الفرع الثالث:استخدامات النسب المالية و حدودها في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....11

– الفرع الرابع: صعوبات التحليل المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حالة النمو.....11

– المبحث الثاني: الدراسات السابقة..... 12

– المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة.....12

– المطلب الثاني: موقع الدراسة الحالية بالنسبة للدراسات السابقة.....15

– خلاصة الفصل.....16

-الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة الإخوة موساوي للإضاءة.....17

– تمهيد.....18

-المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة..... 19

– المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة.....19

– المطلب الثاني: الأدوات والبرامج المستخدمة في الدراسة.....20

– الفرع الأول:الأدوات المستخدمة.....20.

– الفرع الثاني: البرامج المستخدمة في الدراسة.....20.

–المبحث الثاني: النتائج والمناقشة..... ...21

– المطلب الأول :عرض النتائج.....21

– الفرع الأول: الميزانية المالية المختصرة.....21

– الفرع الثاني: حساب مؤشرات التوازن المالي.....23

– الفرع الثالث:حساب النسب المالية.....26

– الفرع الرابع: حساب الأرصدة الوسطية للتسيير.....28

– المطلب الثاني :.تحليل النتائج و مناقشتها.....29.

– الفرع الأول: تحليل الميزانيات المالية.....29

– الفرع الثاني: تحليل مؤشرات التوازن المالي.....30

– الفرع الثالث: النسب المالية.....32

– الفرع الرابع: الأرصدة الوسيطية للتسيير.....34

فهرس المحتويات

خلاصة الفصل.....35

- الخاتمة.....37
- قائمة المراجع.....41
- الملاحق.....44
- فهرس المحتويات.....57

قائمة المحتويات

- **الإهداء**.....III
- **الشكر**.....IV
- **ملخص**.....V
- **قائمة المحتويات**.....VI
- **قائمة الجداول**.....VII
- **قائمة الأشكال** VIII
- **قائمة الملاحق**.....IX
- **المقدمة**..... أ
- **الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية**..... 01
- **المبحث الأول: الأدبيات النظرية**..... 02
- **المبحث الثاني: الدراسات السابقة**..... 12
- **الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة الإخوة موساوي للإضاءة**.....17
- **المبحث الأول: الطريقة والأدوات**..... 19
- **المبحث الثاني: النتائج والمناقشة**.....21
- **الخاتمة**.....37
- **قائمة المراجع**.....41
- **الملاحق**.....44
- **فهرس المحتويات**.....57

المقـدمة العامة

أ– توطئة:

لقد أفرزت التحولات العالمية توجهات جديدة في أغلب جوانب نظريات التنميةالاقتصادية، حيث أصبح الاقتصاد الوطني لكل دولة يضم مجموعة متشابكة من المؤسسات و المنشآت التي تعمل ضمن مجالات النشاط الإقتصادي المختلفة، وتؤدي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا هاما في إقتصاديات هذه الدول لما تمتلكه من مزايا عديدة.

وبما أن أساسيات الإدارة الحديثة تفرض على المؤسسة إمتلاك ثقافة تنظيمية واسعة تمكنها من التسيير الفعال لها و تتماشى مع التقلبات التي تحدث في المحيط الداخلي و الخارجي ؛ فإن ذلك جعلها أمام إلزامية إستخدام أدوات مالية فعالة و كفأة تمكنها من إجراء عملية التقييم المالي بكل سهولة، و تشخيص الوضعية المالية لها بشكل يخدم الإستراتيجيات و الأهداف المسطرة مسبقا.

ونظرا لكون المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خاصة في الجزائر تعتمد على التسيير الذاتي ذلك أنها ذات طابع عائلي بحيث يكون الملاك هم نفسهم المسيرين ،ومع محدودية الموارد‌المتاحةوالغياب الجزئي لعنصر الكفاءة التسييرية ، الأمر الذي يدفع إلى التساؤلعن ما إذا كانت هذه المؤسسات تطبق أساليب و أدوات مالية تمكنها من تشخيص وضعيتها المالية بشكل يبرز نقاط القوة و نقاط الضعف ، ويسمح باتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

ب –إشكاليةالبحث :

من خلال ما سبق يمكن طرح إشكالية الدراسة كما يلي:

ما مدى إمكانية تطبيق التشخيص المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على وجه عام وفي المؤسسة محل الدراسة على وجه خاص بشكل يتلاءم مع خصائصها المالية؟

وتندرج تحت الإشكالية الرئيسية التساؤلات الفرعية التالية:

1- ما هي الخصائص المالية التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؟

2- ما هي أهداف التشخيص المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؟

3 - هل فعلا توجد صعوبات في تطبيق التشخيص المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؟

4 - إلى أي مدى ساهم التشخيص المالي في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة ؟

ج – فرضيات البحث:

للإجابة على التساؤلات السابقة نقترح الفرضيات التالية:

1- تعد محدودية رأس المال السمة البارزة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ومصدرا للمشاكل التي تتعرض لها في دورة حياتها.

2- يهدف التشخيص المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى تقدير مستوى النمو والمردودية المالية والاقتصادية، وتحقيق التوازن في الهيكل المالي على المديين القصير والطويل.

3- نظرا للخصائص التي تتمتع بها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فان عملية التشخيص المالي يمكن أن تواجهها بعض الصعوبات والمشاكل.

4- من المتوقع أن يساهم التشخيص المالي بنسبة كبيرة في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة.

د – مبررات اختيار الموضوع:

الأسباب الموضوعية:

أهم سبب لاختيار هذا الموضوع هو الأهمية الكبيرة التي تحظى بها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الوقت الراهن على المستوى العالمي، كذلك الدور الذي يؤديه التشخيص المالي كأداة من أدوات الإدارة والتسيير.

الأسباب الذاتية:

من الأسباب التي ساعدت على اختيار الموضوع كذلك أنها كانت موضوع دراسة للباحث قدمت لنيل شهادة الليسانس بالتالي سيتم التطرق إلى الجانب المالي لها و الذي يدخل ضمن التخصص المدروس حاليا.

هـ – أهمية البحث:

1 - تبرز أهمية هذه الدراسة في كون موضوع التشخيص المالي مهم في تحديد نقاط الضعف والعمل على تصحيحها وتفاديها في المستقبل، وتوسيع وتقوية نقاط القوة من خلال المحافظة عليها والعمل على تطويرها؛

2- المكانة الهامة التي صارت تحتلها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات العالمية لما تخلقه من قيمة مضافة وزيادة في الدخل الوطني مما سمح لها بضمان حصة سوقية معتبرة رغم محدودية مواردها.

و – أهداف البحث:

نطمح من خلال دراسة هذا الموضوع إلى تحقيق جملة من الأهداف وهي:

1- إبراز هل أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تطبق التشخيص المالي الذي يساعدها على معرفة وضعيتها المالية وبالتالي تجنب الوقوع في العسر المالي وذلك من خلال تسليط الضوء على دراسة حالة مؤسسة معينة؛

2 – كذلك إبراز أهمية التشخيص المالي والأدوات التي تستعمل فيه خاصة مع تطور نظريات الإدارة وطرق التسيير من خلال التطور المستمر في مؤشرات تقييم الأداء المالي للمؤسسة.

ز- حدود البحث:

الحدود المكانية: نظرا لاتساع وانتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصعوبة إجراء مسح شامل لدراستها جاءت الدراسة مركزة على دراسة حالة مؤسسة مندرجة ضمن فئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تنشط في مجال صناعة الكوابل الكهربائية ولوازم الإضاءة ضمن إقليم ولاية برج بوعريريج لذا فإن تعميم الدراسة على كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يحتاج إلى دراسات وبحوث أخرى في هذا المجال.

الحدود الزمانية:قمنا خلال هذه الدراسة بتشخيص الوضعية المالية لهذه المؤسسة خلال الفترة 2010 - 2012 باستخدام الوثائق المحاسبية و المالية من ميزانيات و جدول حساب النتائج لهذه الفترة.

ح- منهج الدراسة:

بغية الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع وتحليل أبعاده والإجابة على الإشكالية واختبار صحة فرضياتنا، تم لاعتماد على المنهج الوصفي الموافق للدراسة النظرية،بينما تم الاعتماد على أسلوب دراسة الحالة فيما يخص الدراسة التطبيقية الذي يمكننا من تطبيق جانب من المعلومات المتوفرة لدى مؤسسة الإخوة موساوي للإضاءة.

ط- هيكل البحث :

تنقسم الدراسة إلى فصلين، الفصل الأول يمثل الأدبيات النظرية والتطبيقية حيث تطرقنا بإيجاز إلى المفاهيم المتعلقة بكل من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التشخيص المالي، أما الفصل الثاني فيهتم بدراسة حالة مؤسسة الإخوة موساوي لصناعة الكوابل الكهربائية ولوازم الإضاءة.

ي- مرجعية البحث:

تم الاعتماد في جمع المادة العلمية النظرية على مجموعة من الكتب الأساسية والمقالات المنشورة وبعض الملتقيات باللغة العربية الفرنسية بغرض الوقوف على آخر ما تمت كتابته في موضوع الدراسة.

ل- صعوبات الدراسة:

خلال قيامنا بهذه الدراسة واجهتنا العديد من الصعوبات و العراقيل أبرزها صعوبة الحصول على الوثائق المحاسبية و المالية و ذلك راجع لخصوصية هذه المؤسسات حيث يفضل ملاكها و مسيروها عدم الإفصاح واستخدام هذه الوثائق من أطراف خارجية.

الفصل الأول:

الأدبيات النظرية و التطبيقية

تمهيد:

تعتبر معرفة العوامل التي تؤثر على الوضعية المالية للمؤسسة و توازنها معلومة ثمينة خاصة إذا ساهمت في تحديد المشاكل و نتائجها وبالتالي القضاء عليها واسترجاع توازنها.

حيث نجد الكثير من الاقتصاديين يرجعون عدم توازن المؤسسة إلى المشاكل المالية وهو الخطأ الشائع الناتج عن الخلط بين السبب والنتيجة، أي أن المشاكل المالية تكون نتيجة لمشاكل أخرى مختلفة ينبغي البحث عنها باستعمال الفرضيات والتدقيق فيها وبالتالي الوصول إلى النتيجة، و تصعب هذه العملية أكثر في فئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذلك أنها تملك خصوصيات مالية معينة.ولهذا كان من الضروري القيام بتشخيص مالي باستخدام الوثائق المحاسبية و المالية قصد الخروج بنتائج ومن ثم اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب.

وسنقوم خلال هذا الفصل بتقديم مفاهيم أساسية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مفاهيم حول التشخيص المالي، ثم نقوم بإبراز الصعوبات و المشاكل التي تواجه المشخص المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم نتطرق بعد ذلك إلى بعض الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع.

المبحث الأول:الأدبيات النظرية

اكتسبت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي جعلها محط أنظار العديد من الباحثين والمفكرين الاقتصاديين الذين أجمعوا على حيوية هذا القطاع ودوره الفعال في تحقيق التنمية الشاملة الأمر الذي دفع بهم إلى التأكيد على ضرورة إجراء تشخيص للوضعية المالية لهذه المؤسسات بشكل دوري لضمان استغلال أمثل لنقاط القوة ، وتدارك سريع لنقاط الضعف المسجلة.

المطلب الأول:مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

عدم قدرة المفكرين الاقتصاديين على تحديد مفهوم وتعريف جامع للمؤسسات الصغيرة و المتوسطةأدى إلى اعتماد معايير معينة والتي يراها كل منهم مناسبة في تحديد هذا التعريف.

الفرع الأول :معايير تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يقصد بها الأسس المعتمد عليها في إعطاء تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة والمؤسسات الكبيرة من جهة أخرى ويمكن تقسيمها إلى:

1 – المعايير الكمية :وتعتبر من المعايير الأكثر استخداما لتعريف الم ص م لاشتمالها على العديد من الجوانب الكمية المستخدمة في المجالات الإحصائية والعلمية مما يعكس إمكانية تواجدها بسهولة ومن ثم إبراز أحجامها، ومن أهم هذه المعايير :[1]

- معيار عدد العمال (حجم العمال)؛
- معيار رقم الأعمال؛
- معيار رأس المال؛
- معيار معامل رأس المال؛
- معيار درجة الانتشار؛[2]
- معيار التكنولوجيا وأسلوب الإنتاج.

2– المعايير النوعية: إن الاعتماد على المعايير الكمية لوحدها للتفرقة بين مختلف المؤسسات لا يظهر طبيعة تنظيم العمل أوعلاقة المؤسسة بالمحيط أو درجة التخصص مما جعل الباحثين الاقتصاديين يدرجون المعايير النوعية التي من شأنها الأخذ بعين الاعتبار هذه الأمور.

---

[1] نبيل جواد ،**إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، ط1، الجزائرية للكتاب ، 2006، ص 30 .

[2] عبد المطلب عبد الحميد ،**إقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة**، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2009، ص 28.

ومن أهم هذه المعايير ما يلي:[1]

- معيار الاستقلالية ؛
- معيار الملكية؛
- المعيار التنظيمي؛
- معيار الحصة في السوق.

الفرع الثاني:تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطةحسب القانون الجزائري

حسب قانون رقم 01-18 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر سنة 2001 يتضمن القانون التوجيهي لترقية الـ م ص م و في المادة الرابعة منه يعرف المشرع الجزائري الم ص م كمايلي:[2]

تعرف الم ص م مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج سلع و/أو الخدمات و تتوفر فيها الشروط التالية:

- تشغل من1 إلى 250 شخص؛
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي (2) مليار دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500خمسمائة مليون دينار؛
- تستوفي معايير الاستقلالية.

ولقد جاء في المواد 5 ،6 ،7 من نفس القانون تفصيلا لتعريف الم ص م إلى ثلاث مجموعات هي:

-المؤسسات المصغرة:هي المؤسسات التي تشغل من عامل واحد إلى تسعة عمال ،كما أنها تحقق رقم أعمال سنوي أقل من 20 مليون دينار جزائري أو مجموع ميزانيتها السنوي لا يتجاوز عشرة (10) ملايين دينارجزائري؛

-المؤسسات الصغيرة الحجم: هي تلك المؤسسات التي تشغل من (10) عشرة إلى تسعة و أربعين(49) شخص و لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مائتي (200) مليون دينار جزائري أو لا يتجاوز حصيلتها السنوية مائة(100) مليون دينار جزائري؛

-المؤسسات المتوسطة الحجم: هي تلك المؤسسات التي توظف من خمسين(50) الى مائتي و خمسين (250) عامل دائم ،و يكون رقم أعمالها محصور بين (200) مائتي مليون و ملياري (2) دج و يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين مائة (100) و خمسمائة (500) مليون دج.

[1] رابح خوني ، رقية حساني ، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**، ط1، إيتراك للنشر والتوزيع ، مصر ،2008، ص 22.

[2] القانون التوجيهي رقم 01-18 المؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق 12 ديسمبر 2001 يتضمن القانون التوجيهي لترقية م ص م ، وزارة م ص م ، 2005 ، ص 17.

الفرع الثالث:خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أولا– الخصائص العامة: حتى وإن اختلفت الآراء حول المعايير المستخدمة في تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنه تم الاتفاق على أهميها في اقتصاديات الدول لما تتميز به من خصائص و التي نذكر منها:[1]

1- سهولة التأسيس (النشأة)؛

2- الاستقلالية في الإدارة؛

3- مركز للتدريب الذاتي؛

4- جودة الإنتاج؛

5- توفير الخدمات للصناعات الكبرى؛

6- تعديل الميزان التجاري؛

7- إحداث توازن بين المناطق؛

8- قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الابتكار والتجديد؛

9- سهولة الدخول والخروج من السوق؛

10- المعرفة التفصيلية بالعملاء و ظروفهم؛

11- احتمال مخاطرة أكبر في الاستثمار.

ثانيا– الخصائص المالية: بالإضافة إلىالخصائص السابقةتملك المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خصائص مالية نذكر منها:[2]

1–غالبا ما تكون المؤسسات الصغيرة و المتوسطة امتداد للمقاول، بينما في المؤسسات الكبيرة يوجد فصل طبيعي بين التسييروالملكية؛

2–تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عددا محدودا من خيارات الاستثمار والتمويل، مما يؤدي إلى تخفيض إمكانية التنويع؛

3–تتميزالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمحدودية الموارد في مختلف المستويات؛

4–تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالقابلية للتعرض إلى مشاكل كبيرة في السيولة عند دنوها من مرحلة النمو؛

[1] زغيب شهرزاد وعيساوي ليلى ،**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وآفاق** ، مداخلة مقدمة ضمنالملتقى الوطني الأول حول "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية" ، الأغواط ، 8-9 أفريل 2002، ص 6-7 .

[2] دادن عبد الوهاب، **دراسة تحليلية للمنطق المالي لنمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية ، نحو بناء نموذج لترشيد القرارات المالية** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية و علوم التسيير،جامعة الجزائر، 2008، ص40.

5-يرتبط التسيير المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى حد كبير بمهارات ومعارف الفرد الواحد أو مجموعة الأفراد؛

6-لا توجد سوق منظمة لتداول الأوراق المالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؛

7-لا يبتغي المقاول هدفا واحدا،كهدف تعظيم الثروة الذي يسعى إلى تحقيقه مسير مؤسسة كبيرة،وإنما يبتغي أهدافا متعددة ومختلفة ومعقدة؛

8-إلى جانب الأهداف المالية،يسعى المقاول إلى تحقيق أهداف أخرى غير مالية؛

9-يتمتع المقاول بحرية الوصول إلى أهدافه غير المالية، على عكس المسير في شركة كبرى، حيث تتحدد القيمةمن خلال سوق العمل ويتم تقييم المؤسسة في السوق دوما من خلال النتائج المحققة.

الفرع الرابع:أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أ – أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية:

تساهم هذه المؤسسات في التنمية الاقتصادية من خلال ما يلي:[1]

1- توفير مناصب الشغل؛

2 – تنمية الصادرات؛

3 – تقديم منتجات و خدمات جديدة؛

4 – توفير احتياجات المؤسسات الكبرى؛

5 – زيادة الناتج الوطني؛

6- تعبئة الإدخار؛

7 – الفعالية في التسيير ؛

ب– أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاجتماعية:

تكمن الأهمية الاجتماعية لهذا النوع من المؤسسات فيما يلي:[2]

1 – تكوين الإطارات الإدارية؛

2 – فرص عمل جديدة؛

[1] سيد علي بلحمدي ،**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتحقيق التنمية الإقتصادية في ظل العولمة**، مذكرة ماجيستير غير منشورة ، قسم علوم التسيير ،جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، 2006، ص49 .

[2] عبد السلام أبو قحف ، **إقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي** ، دار الإشهار الفنية ، الإسكندرية ، 2004، ص 95 .

3 – تكوين علاقات وثيقة بين المستهلكين في المجتمع؛

4– مساهمتها في تشجيع المبادرات الفردية و ظهور منظمين جدد؛

5 – مساهمتها في التنمية الجهوية و الريفية؛

6– الرفع من دخل الفرد.

المطلب الثاني:التشخيص المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

الفرع الأول:تعريف التشخيص المالي

قبل التطرق إلى مفهوم التشخيص المالي يجب أن نعرج على مفهوم التشخيص diagnostic كمصطلح حيث هو تعيين المرض من خلال أعراضه أو تعيين طبيعته، وهي كلمة يونانية مشتقة من كلمة (diagnosis) وتعني المعرفة (connaissance)وتستخدم في الجانب الطبي، أما حاليا فقد أصبح يستخدم في العديد من الميادين خاصة ميدان تسيير المؤسسات إذن فتعريفه الشامل هو:

_ التشخيص المالي يقصد به في غالب الأحيان التشخيص الموجود عند الممولين الخارجين عن المؤسسة و هو يرتبط في هذه الحالة بالتحاليل المنجزة على الأوراق انطلاقا من الوثائق المحاسبية من خلال رؤية هادفة مبنية على ضمانات قانونية ممكنة مع معايير مالية كلاسيكية مفروضة من طرف المحيط و القوانين و العلامة الضرورية لصحة مالية جيدة.[1]

_ التشخيص المالي يسمح بالحكم على الوضعية الحالية والفعالية المالية، ويتم توضيحذلك في المخطط التالي:[2]

شكل رقم(1.1):تحليل الوضعية الحالية والفعالية المالية للمؤسسة

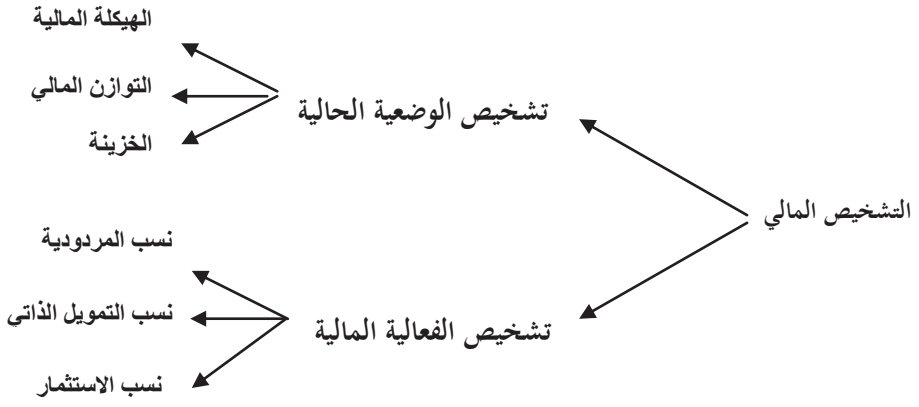

المصدر:J C Mathe , **Diagonostic et dynamique de l'entreprise**, édition Contables, Paris, 1991, p67.

[1]ClandeBuono, **Finance D'entreprise, Les règles du jeu,** 3éme tirage, 2004, p280.
[2] J C Mathe, **Diagonostic et dynamique de l'entreprise**, édition Contables, Paris, 1991, p67.

ـ يقتضي التشخيص المالي الحكم على الوضعية المالية للمؤسسة كما يستوجب تحليل الأداء و الفعالية و تقييم الخطر الذي قد تتعرض إليه.[1]

ـ يهدف التشخيص المالي إلى إجراء فحص للسياسات المالية المتبعة من طرف المؤسسات في دورة أو عدة دورات من نشاطها أو الدراسة المواصلة للبيانات المالية من أجل فهم مدلولاتها ومحاولة لتفسير الأسباب التي أدت إلى ظهورها بذلك الحجم وهذا يعمل على اكتشاف مواطن القوة والضعف للسياسات المالية التي تعمل في إطارها المؤسسة ومنه اقتراح إجراءات مالية، ففي الحالة الجيدة تكون إجراءات بهدف الحفاظ على الاستقرار والتحسين أما في الحالة السيئة تهدف إلى الخروج من الوضعية والتخلص من أسباب الاختلالات.[2]

الفرع الثاني :أهداف التشخيص المالي :أصبح التشخيص المالي ضرورة قصوى لإدارة الأعمال ولتسيير المؤسسات بشكل سليم، وبصفة عامة فان التشخيص الملي يهدف إلى تحديد المركز المالي الصافي للمؤسسة وتشخيص وضعيتها.ونظرا لتعدد مجالات انتماء كل محلل مالي فإن الهدف يختلف باختلاف تلك المجالات:[3]

1-المؤسسة: تعتمد على التشخيص المالي من أجل اتخاذ القرارات المناسبة لاختبار السياسة التمويلية الملائمة بالإضافة إلى بناء نظام معلوماتي يمكنها من التنبؤ بالصعوبات المتعلقة بالمردودية والأخطاء المتمثلة في نقص السيولة والوقوف على طبيعة تطور المؤسسة وغيرها؛

2- المورد: كونه الممول الرئيسي للمؤسسة بالبضائع والمواد الأولية والتي تستحق التسديد في الآجال المحددة، لا يكون اهتمامه بخزينة المؤسسة فحسب بل بطبيعة علاقة المؤسسة بالبنك فكلما كانت هذه العلاقة جيدو فإن المورد يضمن تحصيل أمواله في الآجال المحددة؛

3- البنوك: تسعى من خلال التشخيص المالي إلى التنبؤ بالعجز المتوقع على مستوى خزينة المؤسسة وذلك حرصا على ضمان استرجاع أموالها؛

4- الزبون: إن اهتماماته تتناقض مع اهتمامات المورد أو البنك فهو يسعى لاكتشاف نقاط الضعف ومعرفة الصعوبات التي تواجهها المؤسسة للاستفادة من الشروط المثلى للتسديد، وذلك انطلاقا من موقعه التفاوضي القوي أمام المؤسسة من خلال فرض شروطه المتعلقة بالأسعار والتخفيضات وآجال التسديد؛

6- المنافسون: هدفهم يكمن في معرفة وزن المؤسسة المنافسة في السوق، وذلك بالتعرف على تطور مبيعاتها.

---

[1]Michel Glais, **Le diagonostic financier de l'entreprise**, édition Economica, 2éme,, Paris , 1986, p07.

[2]أحمد جميل توفيق، محمد صالح الحناوي،**الإدارة المالية ، أساسيات و تطبيقات** ، دار الجامعة المصرفية ، الاسكندرية ،1985، ص25.

[3]نفس المرجع ، ص.ص82.83.

الفرع الثالث :أدوات التشخيص المالي

يقوم التشخيص المالي على دراسة الوضعية المالية للمؤسسة لعدة دورات حالية متتالية حيث يتم تحليل الوضعيات المالية السابقة من أجل تشخيص الوضع الحالي و تقدير الوضعية المالية المستقبلية و لإجراء هذه الدراسة لابد من امتلاك أدوات لذلك نلخصها في الشكل الموالي:

شكل رقم(1. 2): أدوات التشخيص المالي

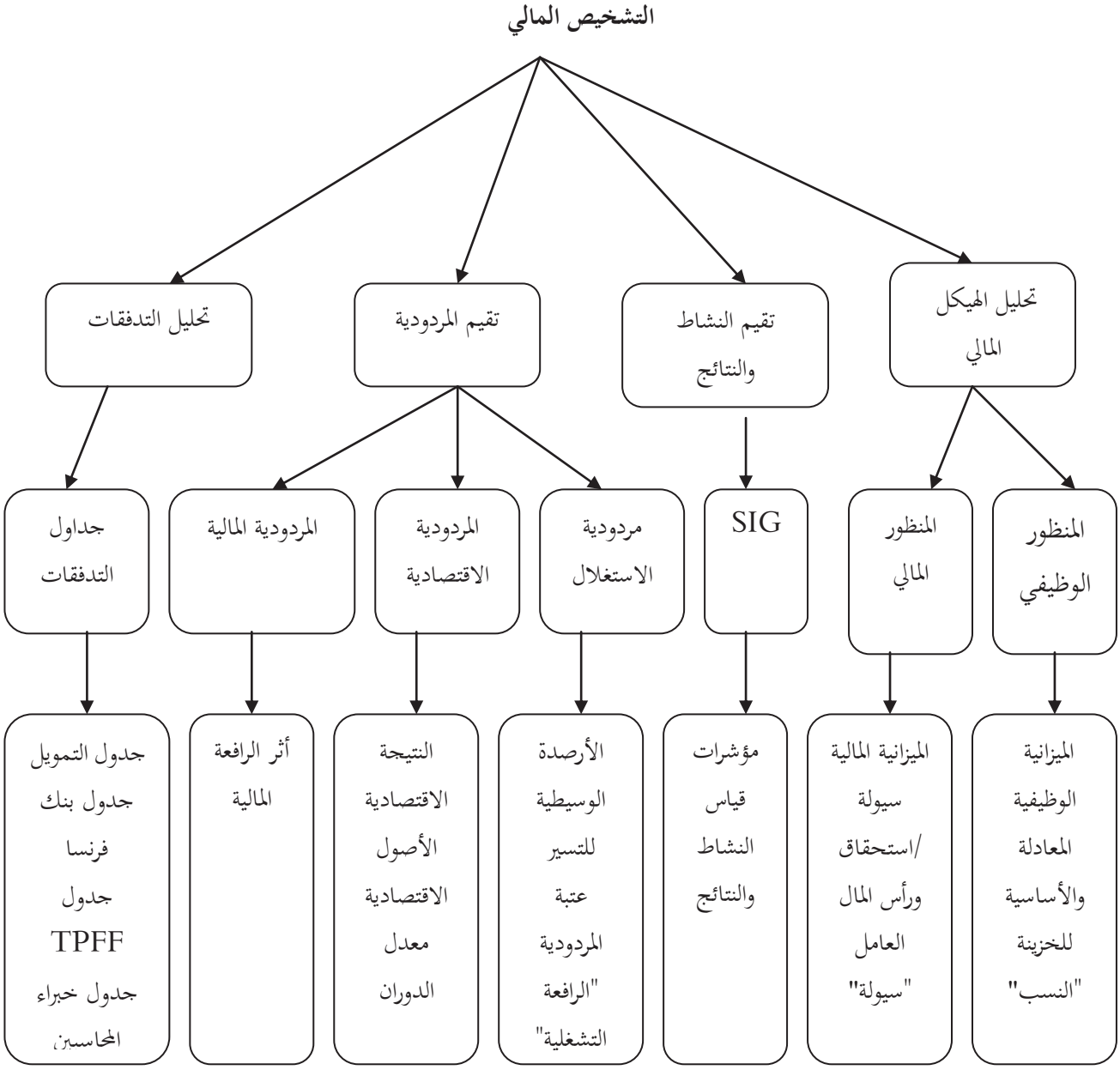

المصدر:إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي، دروس و تطبيقات**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط1، 2006، ص25.

المطلب الثالث:مشاكل التشخيص المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

رغم الأهمية البالغة التي تحظى بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات الراهنة لما توفره من امتيازات سواء على المستوى الجزئي أو الكلي إلا أن الأطراف الذين يقومون بالتشخيص المالي لهذه المؤسسات يجدون مشاكل و عراقيل عديدة نذكر منها:[1]

الفرع الأول:مشكلة المعلومات المحاسبية و المالية:

صعوبة وصول المعلومة بشكل سريع و عدم تماثلها يؤدي طبعا إلى ارتفاع درجة الخطر في هذه المؤسسات من وجهة نظر المتعاملين في سوق المال و الذين يبحثون عن فرص الاستثمار، مما يؤدي بهم إلى بناء توقعاتهم على أساس ظروف عدم التأكد النسبي أو المطلق، ضف إلى ذلك عدم جودة المعلومة و التي تعكس ضعف الخبرة المالية ذلك أنها معدة في الغالب وفقا لمبادئ و قواعد محاسبية تسعى على إبداء الصورة الصادقة و الوفية عن المؤسسة ما أمكن ذلك من خلال التصنيف الخاطئ لبعض عناصر الميزانية (التسبيقات أو القروض التي يتم تسجيلها على مستوى الديون وهي في الحقيقة جزء من الأموال الخاصة) مما ينجر عنه صعوبة الفصل بين سياسة مكافأة المسيرين و سياسة توزيع الأرباح وذلك راجع أساسا إلى الاختلاط الحاصل بين عناصر الذمة الشخصية و عناصر ذمة المؤسسة.

الفرع الثاني:مشاكل استخدام النسب المالية في التشخيص المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

حيث يسمح استخدام النسب المالية بمقارنة المعلومات المالية لمؤسسات مختلفة الأحجام و بفضل نظام للتحليل معد من قبل الشركة الأمريكية DUPONT سنة 1919 يمكن اعتبار النسب المالية أداة جيدة للتحليل، كما أن الاستعمال المستمر لها دون إيجاد إطار نظري يملي أو يبرر هذا الاستعمال أدى إلى إثارة مجموعة من الصعوبات حيث أشار Foster إلى العناصر التي تساعد على الحكم على الوضعية المالية للمؤسسة في :[2]

_ درجة التناسب:يشير مبدأ التناسب إلى أن العلاقة بين متغيرين لابد أن تكون خطية، وأنه إذا وجد انحدار بين المقام كمتغير مستقل و البسط كمتغير تابع فإن الحد الثابت للانحدار لابد أن يكون معدوما بتعبير آخر، فإن العلاقة بين البسط والمقام لنسبة ما لابد أن تكون ثابتة؛

_ تأثير الطرق المحاسبية:يتعلق الأمر هنا بالاختيارات المحاسبية للمؤسسات في تقديم وثائق الحالة المالية والتي تختلف بحسب القوانين والتنظيمات المعمول بها. فيؤدي تفضيل طريقة تقييم عن طرق أخرى إلى حدوث الوقوع في أخطاء التفسير بسبب تباين أو تغيير طرق التقييم؛

[1] دادن عبد الوهاب، مرجع سابق، ، ص.ص48 .49.

[2] نفس المرجع،ص.ص50 .53.

ـ مدى تنوع أنشطة المؤسسة:تتعلق صعوبات تنوع أنشطة المؤسسة بصعوبة أو عدم إمكانية الحصول على معايير نموذجية تسمح بالمقارنة للحكم على وضعية المؤسسة؛

ـ التوزيع الاحتمالي للنسب المستعملة:يكون توزيع النسب ملائما في حالتين أساسيتين: أولا بالنسبة للمحلل الذي يرغب في إجراء تشخيص مالي يعتمد على قيم متوسطة كمعايير للمقارنة؛ وثانيا بالنسبة للباحثين عند استعمالهم لهذا النوع من المعطيات في بناء وإعداد النماذج القياسية الاقتصادية.؛

ـ إشكالية وجود مؤسسات نموذجية (مرجعية): تعتبر الحصول على مجموعة مرجعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أمرا صعبا إلى حد ما، نظرا للفروق الفردية التي تتميز بها هذه المؤسسات. فتميل المؤسسات الكبيرة عادة إلى نوع من التجانس بخصوص إجراءات وعمليات الإنتاج والتسيير بصفة عامة.

الفرع الثالث:استخدامات النسب المالية و حدودها في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

حيث يهدف استخدام النسب المالية إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هي:

ـ تحليل الوضعية التاريخية للمؤسسة: حيث يتم تحليل الوضعية المالية للمؤسسة و تقييم صحتها المالية اعتمادا على معطيات وبيانات تاريخية؛

ـ كما تستخدم من طرف المؤسسات المالية لتقدير ملاءة المؤسسات عند طلب التمويل من الخارج؛

ـ تستخدم كذلك من قبل بعض المقاولين لمقارنة طرقهم في التسيير أو في إعداد تخطيط استراتيجي.

الفرع الرابع:صعوبات التحليل المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حالة النمو

للقيام بتحليل مالي لمؤسسة ما نقوم بإجراء تشخيص في عدة مستويات (تجارية، إنتاجية، مالية، استراتيجية ....) متبوعا بتحليل تتخلله تغيرات حول الوضعية المالية للخروج باقتراحات و توصيات، إلا أن استعمال معطيات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دون علم بصعوباتها يمكن أن يؤدي بالمحلل المالي إلى الوقوع في نتائج خاطئة نسبيا، حيث يحدث نمو المؤسسة عادة اضطرابات في درجة سيولتها و بالتالي التأثير على مجموع متغيراتها المالية وعليه فان تحليل ظاهرة النمو في مؤسسة صغيرة ومتوسطة تتطلب مقارنة هذه الأخيرة بمثيلاتها في حالة النمو وبذلك نتجنب تفسير ضعف السيولة بسوء تسيير الاستدانة أو بصعوبة في تسيير الأنشطة وقياسا على ذلك فان العديد من التغيرات تتأثر بنمو المؤسسة (عدد العمال، عدد الإنتاجية، المردودية.....) وليس فقط السيولة.

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية

موضوع التشخيص المالي تناولته عديد الدراسات و ذلك راجع إلى الأهمية البالغة التي تحظى بها هذه العملية كونها أساس بقاء ونمو و تطور المؤسسة في ظل المنافسة الشرسة التي يتميز بها محيط المؤسسة في الوقت الراهن، لكن يبقى الاختلاف الموجود بين هذه الدراسات هو في الأهداف التي تسعى الدراسة إلى تحقيقها،كذلك في مجتمع وعينة الدراسة، الأبعاد الزمانية و المكانية للدراسة، وغيرها...

وفي هذا المبحث سنحاول عرض بعض الدراسات التي تناولت بالتحديد جانب التشخيص المالي في المؤسسات الاقتصادية وموقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة.

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة

خلال قيامنا بالدراسة اعتمدنا على عدة دراسات سابقة تناولت الموضوع من زوايا مختلفة نذكر منها:

1_ دراسة قربة معمر(2005) :[1] حيث الهدف من الدراسة إبراز مدى إمكانية تجسيد التشخيص المالي و الاقتصادي في المؤسسة الاقتصادية حالة مطاحن الأغواط و الاستفادة منها في بناء الأهداف و اتخاذ القرارات في الوقت المناسب لها حتى تمكنها من الأداء الجيد في السوق، وكانت نتائج الدراسة تشير أنه بالرغم من أن المؤسسة محل الدراسة مؤسسة عمومية إلا أنها تتمتع بقدرات جيدة و موقع تنافسي نسبيا جيد و رصيد خبرة في المجال يعزز نقاط القوة فيها، فهي تحقق جملة من المؤشرات على مستوى الوظائف الأساسية وكذا علاقتها بالمحيط المباشر وغير المباشر. فمن خلال عملية التشخيص المالي نلاحظ أن مؤشرات التوازن و نسب المردودية و السيولة و النسب الهيكلية إيجابية رغم الانخفاض الراجع إلى المنافسة الشديدة التي تعتبر مصدر خطر على المؤسسة ، كما أنها تملك نقاط ضعف تكمن في جانب التموين، التسويق، و الموارد البشرية و عليها أن تحاول تصحيحها من خلال تبني سياسة لتكوين العمال وتدريبهم، اعتماد سياسة التخزين و تنويع مصادر التموين لتفادي تعطل العملية الإنتاجية، كذلك بناء نظام معلومات تسويقي ووضع سياسة ترقية تتضمن استخدام وسائل الجذب في عملية البيع وتنويع المنتج، مكا يجب عليها تكوين بنك معلومات يمكنها من الحصول على معطيات صحيحة وحقيقية تسمح باتخاذ القرارات اللازمة وبسرعة.

2_ دراسة PecassiohVenance Ouattara(2007):[2] حيث استخدم الباحث الاستبيان و الوثائق المحاسبية لمؤسسة SIGES الخدمية والتي تعمل في مجال الحراسة و الأمن ومقرها ساحل العاج، حيث يهدف بشكل

[1] قربة معمر، **التشخيص المالي والاقتصادي ودوره في بناء الأهداف في مؤسسة مطاحن الأغواط**، مذكرة ماجستير تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، سبتمبر2005.

[2] **PecassiohVenanceOuattara**,**Diagnostic financier et performance d'une entreprise en Cote d'Ivoire**, Ecole Superieure de Gestion de Paris - MBA Finance d'entreprise,France, 2007.

أساسي من هذه الدراسة إلى توضيح الروابط بين التشخيص المالي و الأداء في مؤسسات الحراسة أي إثباتأثر التشخيص المالي على الأداء المالي ، الاقتصادي ، التنظيمي ، الإداري ، الاستراتيجي، الاجتماعي، الإنساني لهذه المؤسسة، استخراج دعائم الحكم الراشد في هذا النوع من المؤسسات من خلال العمليات، الهياكل، و السلوكات.أما نتائج هذه الدراسة فأكدت أنا لتشخيص المالي هو عنصر ضروري و مؤثر على أداء المؤسسة ،كذلك فإن الإدارة المالية المطبقة في مؤسسة SIGES ليست فعالة لأن وضعية الخزينة سالبة،هذه المؤسسة لا تملك وسيلة سهلة للوصول إلى سوق المال لأنه ليس لديها ضمانات كافية لتكون مؤهلة لإدراجها في هذا السوق، كذلك الشركات الأمنية في ساحل العاج لا تستخدم معدات و تجهيزات متطورة الأمر الذي أثر على أدائها فهي لا تستجيب تماما لاهتمامات العملاء.

3_دراسة عبادي مريم(2011/2010) :[1]حيث كان الهدف من الدراسة إثبات مدى تأثير التشخيص المالي الجيد على أداء المؤسسة و كانت عينة الدراسة مؤسسة إنتاجية متخصصة في إنتاج مادة الدقيق تندرج ضمن فئة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و قد خلصت الدراسة إلى أن تأثير التشخيص المالي في تطور المؤسسة الاقتصادية من سنة إلى أخرى يكون بتشخيص الوضع المالي للمؤسسة خلال فترة معينة وتحديد قدراتها و محاولة تجنب التهديدات لكي تتمكن من استغلال الفرص المتاحة. وبخصوص المؤسسة محل الدراسة فيمكن القول أن وضعيتها المالية حسنة و لكن لضمان أداء أفضل لها يجب استخدام كل الإمكانيات المادية و البشرية المتوفرة بصفة عقلانية و محكمة ، كذلك يجب عليها توفير مخزون أمان من المواد الأولية و استغلال الأموال المجمدة في البنك سواء عن طريق شراء أسهم جديدة ففي شركات أخرى أو توسيع النشاط الحالي ، كما أنها تملك مصادر تمويل مهمة يجب استغلالها بشكل أحسن.

4–دراسة سليم بن عثمان(2009):[2]حيث قام الباحث من خلال استخدام الوثائق المحاسبية و المالية الخاصة بمؤسسة صناعة الآجر الأحمر بعنابة بإجراء تشخيص كلي (إجمالي) لهذه المؤسسة بهدف معرفة الوضعية المالية واستخراج نقاط القوة التي تملكها لاستغلالها، ونقاط الضعف لتفاديها في المستقبل. و قد توصل في الأخير إلى أن الوضعية المالية لهذه المؤسسة سيئة تماما و يظهر ذلك من خلال ميزانيات الثلاث السنوات الماضية، رأس المال العامل موجب ويغطي الأصول الثابتة، الاحتياج في رأس المال العامل إيجابي ، الخزينة موجبة ولكنها ضعيفة حيث أنها لا

[1] **عبادي مريم**،**التشخيص المالي وأثره على تطور أداء المؤسسة – دراسة حالة مطاحن المقراني**– مذكرة ماستر تخصص محاسبة و مالية، المركز الجامعي محمد البشير الإبراهيمي – برج بوعريريج ، 2011/2010.

[2] **سليم بن عثمان**،**التشخيص الإجمالي لمؤسسة صغيرة ومتوسطة جزائرية.دراسة حالة مؤسسة لصناعة الآجر الأحمر**، مذكرة ماجستير تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة،2009.

تملك أي احتياطات لتمويل دورتي الاستثمار و الاستغلال، الهيكل المالي غير متوازن ولا يمكنها من تغطية الديون المستحقة.أما بخصوص وجه الاختلاف بين هذه الدراسة و دراستنا فهو أن التشخيص الذي تم القيام به في هذه الحالة كان شامل أي يخص جميع الأنشطة في المؤسسة أما دراستنا فستكون حول الجانب المالي فقط.

5- **دراسة حماش هشام**(2010/2009) :[1] حيث بعد القيام بتشخيص مالي لهذه المؤسسة المختصة في إنتاج الأكياس الورقية و صناعة الورق تبين أنها في وضعية مالية غير جيدة حيث أن نتيجة الدورات الثلاثة المدروسة كانت سلبية(خسارة)، السياسة الائتمانية غير ملائمة للمؤسسة لأن معدل دوران العملاء ضعيف مقارنة بمعدل دوران الموردين ، كذلك عدم التحكم الجيد في دوران المخزونات خاصة المواد و اللوازم ، سلبية رأس المال العامل بحيث لم يكن كافيا لتغطية احتياجات الدورة ، عدم تكوين مخزون الأمان للسنوات الثلاثة والذي يضمن استمرارية إنتاجها و تلبية طلبات الزبائن، سلبية مردودية الأموال المستثمرة سواء الأموال الخاصة أو الخارجية، عدم تخصيص مؤونة الخسائر و الأعباء لمواجهة الاضطرابات المفاجئة و انخفاض هامش الربح، اعتماد المؤسسة على مصادر تمويل خارجية خاصة القروض قصيرة الأجل. وللخروج من هذه المشاكل يجب على المؤسسة أن تحسن السياسة الائتمانية وذلك بتقليص فترات التحصيل ، ضمان التمويل الدائم للمشاريع و ذلك باعتماد مخزون أمان و ذلك لضمان استمرارية العملية الإنتاجية، التحكم الجيد في دوران المخزون ،تقليص التكاليف بهدف رفع عائد الأموال المستثمرة ، معالج الديون الموروثة عن إعادة هيكلة المؤسسة.

المطلب الثاني:موقع الدراسة الحالية بالنسبة للدراسات السابقة

[1] حماش هشام،**تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة –دراسة حالة المؤسسة الوطنية للتوظيب وفنون الطباعة EMBAG–**، مذكرة ماستر تخصص محاسبة ومالية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، المركز الجامعي محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج ،2010/2009.

إن الدراسة التي نحن بصدد إنجازها و التي تحمل عنوان" إشكالية تطبيق التشخيص المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة " تعتبر مكملة للدراسات السابقة، فقط ما يميزها عن سابقاتها هو أنها على المستوى الجزئي حيث أن العينة محل الدراسة تعتبر مؤسسة مستقلة بذاتها تنشط في المجال الإنتاجي وتنتمي إلى القطاع الخاص. ما سوف نحاول إبرازه من خلال هذه الدراسة هو كيفية سيرورة عملية التشخيص المالي في فئة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة باعتبارها مؤسسات تملك مميزات و خصوصيات مالية و اقتصادية تجعل من هذه العملية تبدو صعبة نوعا ما، كما أن الأهمية التي تحتلها هذه المؤسسات في الاقتصاديات الراهنة يجعل من الضروري إجراء تشخيص مالي لها بشكل دوري لتطوير والنهوض بهذا القطاع أكثر.

خلاصــة الفصل

تعتبر عملية التشخيص المالي عملية مستقرة تهدف إلى القيام بالعمل أو النشاط بشكل صحيح، وتبرز أهمية التشخيص المالي في الوقاية من مختلف الأخطار التي تهدد المؤسسة وكذا العلاج في حالة وقوع الخطر.

لذا من المستحسن أن تستعمل المؤسسة التشخيص كطريقة وقائية وليس كطريقة علاجية، والتشخيص في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يكون صعبا نوعا ما ذلك أنه لكي يكون فعالا يجب أن يعتمد على المعلومات الصحيحة والدقيقة للخروج بالقرارات السليمة، كما أنه يعتمد على أدوات و وسائل لتطبيقه وهذا ما تفتقد إليه هذه المؤسسات و هذا يرجع إلى الخصائص المالية التي تتمتع بها من مثلا الارتباط بين التسيير والملكية أي أن مالك المؤسسة هو نفسه المسير لها ، ضعف و انعدام الخبرة في بعض الأحيان تؤدي إلى نتائج تؤثر على استمرارية وبقاء المؤسسة.

الفصل الثاني:

دراسة حالة مؤسسة الإخوة موساوي للإضاءة

تمهيد:

تعد مؤسسة الإخوة موساوي من المؤسسات الرائدة في مجال صناعة الكوابل الكهربائية و لوازم الإضاءة على المستوى الوطني، وسنحاول في هذا الفصل القيام بتشخيص مالي لهذه المؤسسة باعتبارها مؤسسة تندرج ضمن فئة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب ما يمليه القانون الجزائري،وعليه فإننا في هذا الفصل سنحاول التطرق لمجتمع وعينة محل الدراسة، بالإضافة إلى الأدوات والبرامج المستخدمة في التحليل و التشخيص، ثم نصل إلى النتائج التي سيتم عرضها ومن ثم تحليلها .

المبحث الأول:الطريقة و الأدوات المستخدمة في الدراسة

سنقوم في هذا المبحث بتعريف المؤسسة محل الدراسة، إضافة إلى توضيح جميع الأدوات والبرامج المستخدمة في هذه الدراسة.

المطلب الأول:التعريف بالمؤسسة محل الدراسة

مؤسسة الإخوة مساوي لصناعة المصابيح و الكوابل الكهربائية هي مؤسسة خاصة جماعية ، حيث يعود رأس المال لمجموعة من الأفراد وتعتبر هذه المؤسسة مؤسسة متوسطة ذات طابع تضامني برأس مال قدره 167.200.000,00 دج.حيث ظهرت المؤسسة في السوق ابتداء من 01جانفي1999، من خلال ممارسة نشاطها عدة سنوات في ميدان الاستيراد وتجارة الجملة والتجزئة لمواد تصنيع أجهزة الكهرباء العامة ، ثم أنجزت الاستثمار في صناعة المصابيح و الكوابل بعد شراء قطعة الأرضية وبناء المصنع واقتناء التجهيزات للإنتاج استغرقت مدة ثلاثة سنوات تقريبا ، مما جعل المؤسسة تنتج ابتداء من 2002 بعد التخلي عن نشاطها في الاستيراد من طرف المؤسسة لصالح الشركة ذات مسؤولية المحدودة " سلام ليغث".

مسير الشركة هو السيد موساوي العربي و الشركاءهم الإخوة : موساوي علي ،أحمد،ساعد .

ظهرت للوجود كمؤسسة صناعية سنة 2002 وبدأت نشاطها في 2002/03/02 بولاية برج بوعريريج، المقر الاجتماعي منطقة النشاطات بلدية العناصر وتنقسم هذه المؤسسة إلى ورشتين ورشة لصناعة الكوابل الكهربائية وورشة أخرى لصناعة أعمدة التلحيم أنجزت حديثا (منطقة النشاطات برج بوعريريج)، والإدارة.

ومؤسسة تضامن الإخوة موساوي هي مؤسسة صناعية تجارية حيث تقوم بتحويل المواد الأولية إلى منتجات قابلة للاستهلاك لغرض بيعها وتسعى من خلال نشاطها إلى تلبية مختلف حاجات قطاع الكهرباء من مصابيح و كوابل كهربائية.عدد العمال بها في2012 هو 98 عامل مقسمين حسب الوظائف داخل المؤسسة إلى:

- الإدارة 27عامل؛
- ورشة الكوابل 56 عامل؛
- ورشة صناعة أعمدة التلحيم 15 عامل.

المطلب الثاني:الأدوات والبرامج المستخدمة في الدراسة

الفرعالأول:الأدوات المستخدمة

بغرض القيام بتشخيص مالي لمؤسسة الإخوة موساوي لصناعة الكوابل الكهربائية و لوازم الإضاءة تم استخدام أدوات التحليل المالي وذلك من خلال جمع الوثائق كأداة من أدوات البحث العلمي قصد تحليل الوضعية المالية للمؤسسة لمعرفة نقاط القوة وتحسينها و نقاط الضعف لتفاديها ، وتمكنا من الحصول على الوثائق الخاصة لتحليل اشكالية الدراسة من طرف المكلف بالمحاسبة والمتمثلة في الميزانية المالية للمؤسسة خلال الثلاثة سنوات الأخيرة (2010،2011، 2012)بالإضافة إلى جدول حسابات النتائج لنفس الفترة .

الفرع الثاني:البرامج المستخدمة في الدراسة

بغية تسهيل عملية التحليل قمنا بتجميع البيانات المحصلة وتفريغها في برنامج Excelوذلك لتسهيل عملية الحسابات و ضمان عدم الوقوع في أخطاء حسابية.

ففيما يخص جمع وتبويب المعلومات التي تخص عينة الدراسة، تم إعداد مجموعة جداول تم استخلاصها بالاعتماد على البرنامج المذكور سابقا، وبنفس البرنامج تم تمثيل تلك الجداول في أشكال تعطي وضوحا أكثر وتسهل عمليتي الملاحظة والتحليل.

المبحث الثاني:عرض النتائج ومناقشتها

سنحاول في هذا المبحث أن نعرض مختلف النتائج التي تم التوصل إليها من خلال القيام بعملية التشخيص المالي لهذه المؤسسة ، ثم بعد ذلك سوف نقوم بتحليل هذه النتائج تحليلا علميا يساعد على إعطاء توصيات و حلول تساهم في رفع فعالية و أداء المؤسسة أكثر.

المطلب الأول:عرض النتائج

الفرع الأول:الميزانية المالية المختصرة

أولا: جانب الأصول

جدول رقم(2. 1): الميزانية المالية المختصرة(جانب الأصول) للفترة 2010–2012

الوحدة: دج

البيان	2010	النسبة	2011	النسبة	2012	النسبة
أصول ثابتة	**494 859 877**	**60%**	**423 426 990**	**66%**	**371 454 359**	**68%**
أصول متداولة						
قيم الاستغلال	211 721 123	25%	166 511 505	26%	161 483 255	29%
قيم قابلة للتحقيق	75 211 267	9%	29 419 960	5%	5 449 677	1%
قيم جاهزة	49 482 665	6%	21 117 748	3%	11 871 982	2%
مجموع الأصول المتداولة	**336 415 055**	**40%**	**217 049 214**	**34%**	**178 804 913**	**32%**
المجموع الكلي	**831 274 932**	**100%**	**640 476 204**	**100%**	**550 259 271**	**100%**

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الوثائق المحاسبية والمالية.

شكل رقم(2. 1): يوضح تطور جانب الأصول خلال الفترة 2010 –2012

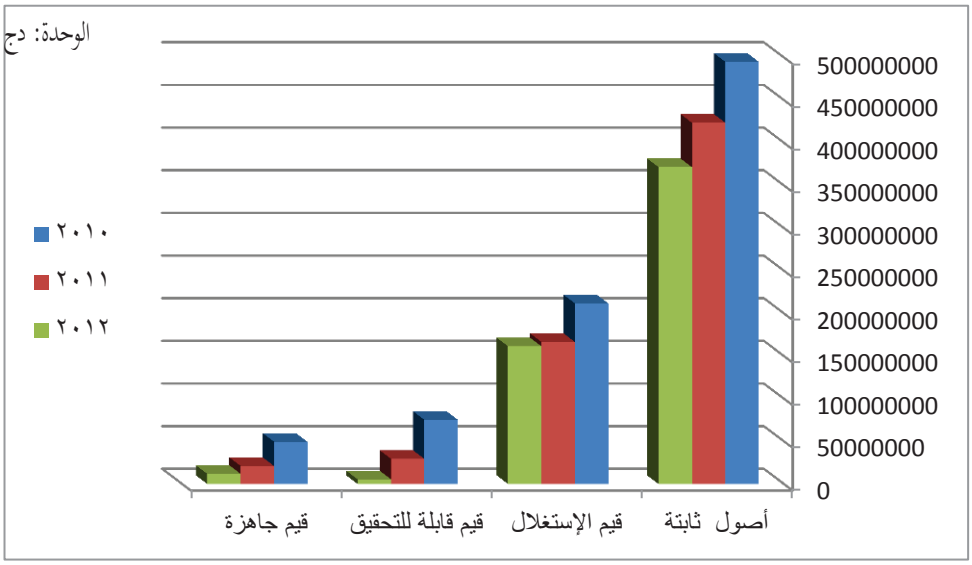

المصدر:مخرجات برنامج Excel.

ثانيا:جانب الخصوم

جدول رقم(2. 2): الميزانية المالية المختصرة (جانب الخصوم)للفترة 2010–2012

الوحدة: دج

البيان	2010	النسبة	2011	النسبة	2012	النسبة
أموال دائمة						
أموال خاصة	245 701 715	30%	251 484 162	39%	252 189 696	46%
ديون طويلة الأجل	107 059 882	13%	74 118 380	12%	41 176 878	7%
مجموع الأموال الدائمة	**352 761 597**	**42%**	**325 602 542**	**51%**	**293 366 574**	**53%**
ديون قصيرة الأجل	478 513 335	58%	314 873 661	49%	256 892 697	47%
المجموع الكلي	**831 274 932**	**100%**	**640 476 204**	**100%**	**550 259 271**	**100%**

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الوثائق المحاسبية والمالية.

شكل رقم(2. 2): يوضح تطور جانب الخصوم خلال الفترة 2010 –2012

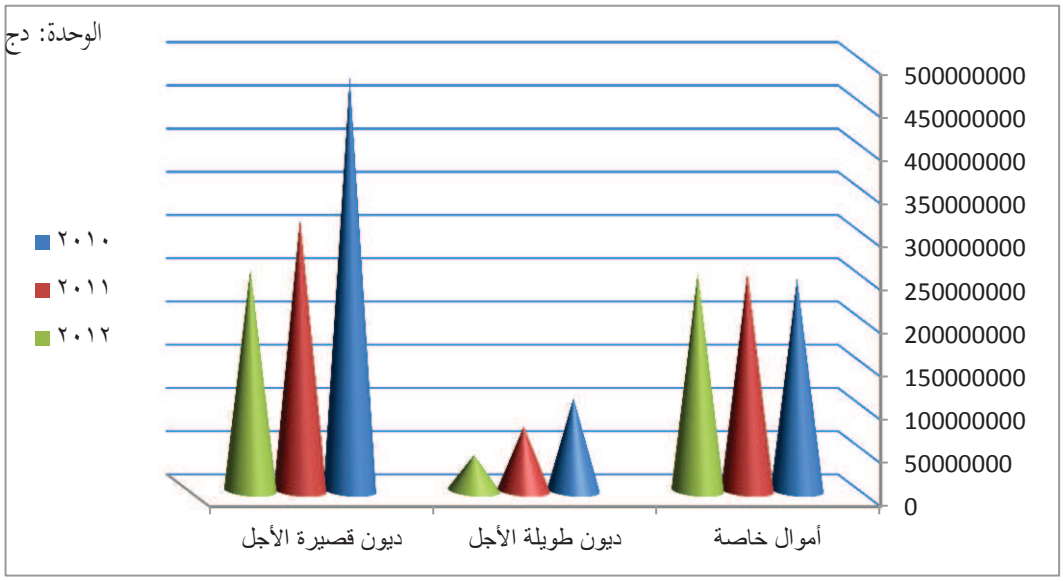

المصدر:مخرجات برنامج Excel.

الفرع الثاني:حساب مؤشرات التوازن المالي

أولا–رأس المال العامل

أ– من أعلى الميزانية:

رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

البيان	2010	2011	النسبة	2012	النسبة
رأس المال العامل	-142 098 280	-97 824 448	-31%	-78 087 785	-21%

ب– من أسفل الميزانية:

رأس المال العامل = الأصول المتداولة – ديون قصيرة الأجل

جدول رقم(2. 4):يوضح تطور رأس المال العامل خلال الفترة 2010 –2012

الوحدة: دج

البيان	2010	2011	النسبة	2012	النسبة
رأس المال العامل	-142 098 280	-97 824 448	-31%	-78 087 785	-21%

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام برنامج Excel.

ثانيا:رأس المال العامل الخاص:

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة – الأصول الثابتة

جدول رقم(2. 5):يوضح تطور رأس المال العامل الخاص خلال الفترة 2010 –2012

الوحدة: دج

البيان	2010	2011	النسبة	2012	النسبة
رأس المال العامل الخاص	-249 158 162	-171 942 828	-30%	-119 264 662	-28%

المصدر:من إعداد الطالب باستخدام برنامج Excel.

ثالثا– رأس المال العامل الإجمالي

رأس المال العامل الإجمالي = قيم الاستغلال +القيم القابلة للتحقيق + القيم الجاهزة

جدول رقم(2. 6):يوضح تطور رأس المال العامل الإجمالي خلال الفترة 2010 –2012

الوحدة: دج

البيان	2010	2011	النسبة	2012	النسبة
رأس المال العامل الإجمالي	336 415 055	217 049 214	-35%	178 804 913	-17%

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام برنامج Excel.

رابعا:رأس المال العامل الأجنبي

رأس المال العامل الأجنبي = ديون طويلة الأجل + ديون قصيرة الأجل

جدول رقم(2. 7):يوضح تطور رأس المال العامل الأجنبي خلال الفترة 2010 –2012

الوحدة: دج

البيان	2010	2011	النسبة	2012	النسبة
رأس المال العامل الأجنبي	585 573 217	388 992 041	-34%	298 069 575	-23%

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام برنامج Excel.

خامسا:الاحتياج في رأس المال العامل

احتياجات رأس المال العامل = قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقيق –(ديون قصيرة الأجل+ سلفات مصرفية)

جدول رقم(2. 8):يوضح تطور الاحتياج في رأس المال العامل للفترة 2010 –2012

الوحدة: دج

البيان	2010	2011	النسبة	2012	النسبة
الاحتياج في رأس المال العامل	-191 580 945	-118 942 196	- 38%	-89 959 766	- 24%

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام برنامج Excel.

سادسا:الخزينة

الخزينة = رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل

جدول رقم(2. 9):يوضح تطور الخزينةخلال الفترة 2010 –2012

الوحدة: دج

البيان	2010	النسبة	2011	النسبة	2012
الخزينة	49 482 665	-57%	21 117 748	-43%	11 871 988

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام برنامج Excel.

الفرع الثالث:حساب النسب المالية

أولا: نسب هيكلة الأصول

جدول رقم(2. 10):يوضح نسب هيكلة الأصول خلال الفترة 2010 –2012

البيان	2010	2011	2012
الأصول الثابتة / مجموع الأصول	60%	66%	68%
الأصول المتداولة / مجموع الأصول	40%	34%	32%
قيم الاستغلال/ مجموع الأصول	25%	26%	29%
قيم قابلة للتحقيق/ مجموع الأصول	9%	5%	1%
قيم جاهزة / مجموع الأصول	6%	3%	2%

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام برنامج Excel.

ثانيا:نسب هيكلة الخصوم

جدول رقم(2. 11):يوضح نسب هيكلة الخصوم خلال الفترة 2010 –2012

البيان	2010	2011	2012
الأموال الدائمة / مجموعالخصوم	42%	51%	53%
الأموال الخاصة /مجموعالخصوم	30%	39%	46%
ديون طويلة الأجل/ مجموع الخصوم	13%	12%	7%
ديون قصيرة الأجل/ مجموع الخصوم	58%	49%	47%

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام برنامج Excel.

ثالثا:النسب العامة

جدول رقم(2. 12):يوضح النسب العامة خلال الفترة 2010 –2012

البيان	2010	2011	2012
نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة/ الأصول الثابتة	0,7129	0,7690	0,7898
نسبة التمويل الذاتي = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة	0,4965	0,5939	0,6789
نسبة الاستقلالية المالية =الأموال الخاصة / مجموع الديون	0,4196	0,6465	0,8461
نسبة تمويل الأصول المتداولة = الأموال الدائمة / الأصول المتداولة	1,0486	1,5001	1,6407

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام برنامج Excel.

رابعا:نسب السيولة

جدول رقم(2. 13):يوضح نسب السيولة خلال الفترة 2010 –2012

البيان	2010	2011	2012
نسبة السيولة العامة= الأصول المتداولة / ديون قصيرة الأجل	0,7030	0,6893	0,6960
نسبة السيولة المختصرة = (قيم جاهزة + قيم قابلة للتحقيق)/ ديون قصيرة الأجل	0,2606	0,1605	0,0674
نسبة السيولة الحالية = قيم جاهزة / ديون قصيرة الأجل	0,1034	0,0671	0,0462

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام برنامج Excel.

خامسا:نسب المردودية

جدول رقم(2. 14):يوضح نسب المردودية خلال الفترة 2010 –2012

البيان	2010	2011	2012
نسبة المردودية الاقتصادية= النتيجة الصافية / مجموع الأصول	0,0004	0,0031	0,0018
نسبة المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة	0,0013	0,0080	0,0040

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام برنامج Excel .

الفرع الرابع:حساب الأرصدة الوسطية للتسيير

أولا:رقم الأعمال

جدول رقم(2. 15):يوضح تطور رقم الأعمال خلال الفترة 2010 –2012

الوحدة: دج

البيان	2010	2011	النسبة	2012	النسبة
رقم الأعمال	1 030 091 216	862 898 904	-16%	784 938 283	-9%

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الوثائق المحاسبيةوالمالية.

ثانيا:إنتاج الدورة

جدول رقم(2. 16):يوضح إنتاج الدورة خلال الفترة 2010 –2012

الوحدة: دج

البيان	2010	2011	النسبة	2012	النسبة
إنتاج الدورة	1 070 316 855	804 814 308	-24%	480 780 498	-37%

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الوثائق المحاسبيةوالمالية.

ثالثا:القيمة المضافة

جدول رقم(2. 17):يوضح تطور القيمة المضافة خلال الفترة 2010 –2012

الوحدة: دج

البيان	2010	2011	النسبة	2012	النسبة
القيمة المضافة	121 513 255	132 650 686	9%	480 721 432	-3%

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الوثائق المحاسبية والمالية.

رابعا: الفائض الإجمالي للاستغلال

جدول رقم(2. 18):يوضح الفائض الإجمالي خلال الفترة 2010 –2012

الوحدة: دج

البيان	2010	2011	النسبة	2012	النسبة
الفائض الإجمالي للاستغلال	76 469 780	85 364 653	22%	83 810 704	-15%

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الوثائق المحاسبيةوالمالية

خامسا:النتيجة الصافية

جدول رقم(2. 19):يوضح تطور النتيجة الصافية خلال الفترة 2010 –2012

الوحدة: دج

البيان	2010	2011	النسبة	2012	النسبة
النتيجة الصافية	307 202	2 014 960	555%	998 003	-51%

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الوثائق المحاسبية والمالية.

المطلب الثاني:تحليل النتائج و مناقشتها

سوف نقوم في هذا الفصل بتحليل النتائج المقدمة في المطلب السابق و محاولة مناقشتها للوصول إلى حلول عملية.

الفرع الأول:تحليل الميزانيات المالية

أولا– جانب الأصول:

في أي مؤسسة إنتاجية تحتل الأصول الثابتة نسبة مهمة وفي هذه الحالة نلاحظ من خلال الجدول رقم(2. 1)أنها تمثل 60% سنة2010، 66 %سنة2011، 68%سنة2012.وهي نسبة جيدة و يمكن تفسيرها بأن هذه المؤسسة تملك معدات وتجهيزات ذات تكنولوجيا عالية، أو أنها تم تجديدها أو استبدالها. كما نلاحظ أن نسبة الأصول الثابتة من مجموع الأصول في تطور مستمر و يرجع ذلك ربما إلى زيادة و توسعة النشاط من خلال اقتناء تجهيزات جديدة حيث تسعى المؤسسة إلى ضمان أكبر حصة ممكنة من سوق المعدات و اللوازم الكهربائية حيث أن متوسط النسبة

للثلاث سنوات محل الدراسة هي 64%، كما نستطيع القول أنها تحترم خصوصيات نشاط المؤسسة الإنتاجية و هذه حالة جيدة .

أما الأصول الجارية أو المتداولة فان نسبتها ضعيفة وفي تناقص مستمر حيث تمثل على التوالي 40% ،34% ، 32% خلال السنوات الثلاثة تحتل قيم الاستغلال النسبة الأكبر منها و يفسر هذا بأن المؤسسة تملك مخزون من السلع و المنتجات لم تستطع تصريفه مما انعكس على قيمة القيم القابلة للتحقيق و كذلك على وضعية الخزينة اللتين تمثلان نسبة قليلة جدا من إجمالي الأصول، ويمكن أن نرجع ذلك إلى ضعف الوظيفة التسويقية داخل هذه المؤسسة.

ثانيا– جانب الخصوم:

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2.2) الأموال الخاصة تمثل علي التوالي النسب التالية 30%،39%،46%وهي نسب تقل عن نسبة 50% خلال السنوات الثلاث و هذا ما يفسر بأنها لا تتمتع المؤسسة بالاستقلالية الذاتية حيث أن المساهمة الشخصية في رأس المال تقل عن النصف وهي من خصوصيات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث يكون رأس مالها ضعيف خاصة مع بداية النشاط وبالتالي هذا الأمر يحد من تمتع المؤسسة بالاستقلالية الذاتية .

أما الديون الطويلة والمتوسطة الأجل تمثل على التوالي13% ، 12%،07% و هي تدل على أن المؤسسة تقوم بتسديد ديونها الاستثمارية والتي تحملتها المؤسسة خلال سنوات سابقة ، كما تدل النسب على أن المؤسسة لا تعتمد على هذا النوع من الديون لتمويل نشاطها وذلك لمحدودية حجم النشاط عكس المؤسسات الكبيرة التي تفضل توسعة النشاط باقتراض مبالغ كبيرة .

أما الديون القصيرة الأجل فتمثل في هذه المؤسسة نسبة هامة من إجمالي الخصوم حيث كانت على التوالي58%،49%، 47%من إجمالي الخصوم ، ويفسر هذا بأن المؤسسة تعتمد في تمويل دورة الاستغلال على المصادر الخارجية بشكل كبير وهذا طبعا راجع إلى عدم توفر السيولة اللازمة لدى المؤسسة لتغطية النفقات مما يجبرها على الاستدانة.

الفرع الثاني:تحليل مؤشرات التوازن المالي

أولا– رأس المال العامل:

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3.2) والجدول رقم (4.2) أن رأس المال العامل أخذ قيم سالبة خلال السنوات الثلاث. هذا يعني أن المؤسسة لم تتمكن من تغطية أصولها الثابتة بأموالها الدائمة إذ أنها ممولة كليا بالديون قصيرة الأجل، وعليه نستطيع القول أن المؤسسة قد خرجت عن قاعدة التوازن المالي الأدنى، وبهذه الوضعية تكون معرضة

لمختلف مخاطر دورة الاستغلال خاصة مشكلة تحصيل ما لديها عند الغير من جهة، و من جهة أخرى تواجه مشكلة تسديد ما عليها من ديون قصيرة الأجل عند بلوغ آجال الاستحقاق.

ثانيا–رأس المال العامل الخاص:

نلاحظ من خلال الجدول رقم(5.2) أن رأس المال العامل الخاص بقيم سالبة خلال الفترة 2010-2012، وهذا يدل على أن المؤسسة لم تستطع تغطية الأصول الثابتة بأموالها الخاصة الأمر الذي دفعها للجوء إلى الاستدانة مما قد يؤثر على الاستقلالية المالية للمؤسسة.

ثالثا–رأس المال العامل الإجمالي:

نلاحظ من خلال الجدول رقم (6.2)أن رأس المال العامل الإجمالي موجب لكن في تناقص مستمر من سنة إلى أخرى و هذا راجع إلى انخفاض القيم الجاهزة في حين نلاحظ أن قيم الاستغلال ثابتة نوعا ما مما يدل على أن هذه الزيادة في رأس المال العامل الإجمالي لا يعكس تطور حجم النشاط الاستغلالي للمؤسسة.

رابعا–رأس المال العامل الأجنبي :

نلاحظ من خلال الجدول رقم (7.2) أن رأس المال العامل الأجنبي في تناقص مستمر من سنة إلى أخرى وهذا نتيجة تقلص حجم الديون القصيرة والطويلة الأجل ، ومنه نستنتج أن المؤسسة تعتمد على الديون القصيرة الأجل لتمويل احتياجاتها وذلك على الرغم من عدم توفرها على السيولة الكافية لمواجهة التزاماتها.

خامسا– الاحتياج في رأس المال العامل:

نلاحظ من خلال الجدول رقم (8.2) أن احتياجات رأس المال العامل للسنوات الثلاثة محل الدراسة سجلت قيم سالبة و هذا يعني أن احتياجات التمويل أقل من موارد التمويل و هذا راجع لضعف نشاط المؤسسة الذي ينحصر في عملية الإنتاج ثم البيع دون القيام باستثمارات جديدة، كذلك بسبب ارتفاع قيمة الديون قصيرة الأجل والتي مولت الأصول الثابتة.

سادسا–الخزينة:

نلاحظ من خلال الجدول رقم (9.2)أن الخزينة موجبة خلال السنوات الثلاث بالرغم من سلبية رأس المال العامل و الاحتياج في رأس المال العامل و هي وضعية مؤقتة لأن مستوى الديون قصيرة الأجل مرتفع جدا نتيجة لتمويل جزء

من القيم الثابتة لكن تتناقص من سنة لأخرى لأن رأس المال العامل أقل من احتياجات رأس المال العامل وهي وضعية ليست مقبولة لأنها تعبر عن إفراط في الحذر. فرغم أن المبالغ الموجودة في الخزينة كبيرة نسبيا إلا أنها تعتبر من الناحية المردودية أموال مجمدة أي أنها غير مستغلة. وبالتالي هناك سوء تسير للخزينة.

الفرع الثالث: النسب المالية

أولا–نسب هيكلة الأصول:

نلاحظ من خلال الجدول رقم (10.2)أن نسبة الأصول ترتفع من سنة إلى أخرى حيث كانت النسبة في سنة 2010 تمثل60% لتصل في سنة 2012 إلى68%وذلك راجع ربما إلى زيادة استثمارات المؤسسة (إضافة استثمارات جديدة).

أما نسبة الأصول المتداولة فهي في انخفاض حيث سجلت نسبة 40% خلال سنتي 2010لتصل لنسبة 34% سنة 2012 حيث تمثل قيم الاستغلال الجزء الأهم ، في حين نجد أن القيم القابلة للتحقيق والقيم الجاهزة تمثل نسبة ضئيلة جدا مما يدل علي عدم توفر المؤسسة علي سيولة معتبرة لمواجهة الالتزامات المستقبلية.

من خلال دراستنا لنسب هيكلة الأصول نلاحظ أن هناك توازن نوعا ما في هيكلة الأصول حيث أن نسبة الأصول الثابتة تفوق نسبة الأصول المتداولة.وهذا ما يدل على أن المؤسسة مستوى نشاطها مقبول نوعا ما.

ثانيا–نسب هيكلة الخصوم:

نلاحظ من خلال الجدول رقم(11.2)أن متوسط نسبة الأموال الدائمة في حدود 49% من إجمالي الخصوم في السنوات الثلاث هذا يعني أن المؤسسة لا تعتمد علي الأموال الدائمة بنسبة كبيرة في تمويل أصولها.حيث أن الأموال الخاصة هي الأخرى تمثل نسبة معتبرة من مجموع الخصوم حيث سجلت30% سنة 2010، 39%سنة2011، و 46% سنة2012كما أنها في ارتفاع مستمر و هذا راجع إلى توظيف الأرباح المحققة تدعيما لاستقلالها المالي.

أم بالنسبة للديون الطويلة الأجل فهي جد منخفضة و هذا راجع لكون المؤسسة تعتمد بشكل كبير على أموالها الخاصة.

أما نسبة الديون القصيرة الأجل فهي في حدود 49% وهذا يوضح اعتماد المؤسسة علي هذا النوع من الديون في تمويل جزء من أصولها المتداولة لتوفرها علي سيولة كافية لمواجهة التزاماتها القصيرة الأجل.

ثالثا– النسب العامة:

من خلال الجدول رقم (12.2) تظهر نسبة التمويل الدائم أقل من الواحد في السنوات الثلاثة و هذا معناه أن المؤسسة لم تتمكن من تمويل أصولها الثابتة بالأموال الدائمة وإنما تعاني من عجز.

نسبة التمويل الذاتي هي الأخرى أقل من الواحد، وهذا يعني أن المؤسسة لم تستطع تمويل استثماراتها بواسطة أموالها الخاصة.

نسبة الاستقلالية المالية أقل من الواحد في السنوات الثلاث أي أن الأموال الخاصة أقل من مجموع الديون.إذن المؤسسة تعاني صعوبات في تسديد ديونها (المؤسسة ليست قادرة علي الوفاء بالتزاماتها تجاه دائنيها).

نسبة تمويل الأصول المتداولة أكبر من الواحد وبالتالي فهي جيدة أي أن المؤسسة تستطيع تمويل أصولها المتداولة بواسطة الأموال الدائمة.

رابعا –نسب السيولة:

نسبة السيولة العامة من خلال الجدول رقم (13.2) تظهر منخفضة فهي أقل من الواحد في سنوات الدراسة مما يدل على أن المؤسسة تعاني من مشكل عدم توفر السيولة، وهذا ما يجعلها في وضعية مالية حرجة و غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.

نسبة السيولة المختصرة هي الأخرى سجلت نسب منخفضة حيث كانت أقل من الواحد خلال السنوات الثلاث (2010، 2011، 2012) وهي بعيدة عن النسب النموذجية المحصورة بين (0.30، 0.60) مما يعكس عدم قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل.

نسب السيولة الحالية عرفت انخفاضا كبيرا حيث سجلت 0.10سنة 2010، 0.06سنة 2011 و 0.04سنة 2012 وهذا يعني نقص حجم الأموال المجمدة في خزينة المؤسسة. وهذا يعني أيضا أن المؤسسة ليست قادرة على تغطية أصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة.

خامسا–نسب المردودية:

نلاحظ من خلال الجدول رقم (14.2) أن المؤسسة حققت مردودية اقتصادية غير مقبولة تماما تراوحت ما بين 0.03%و0.4%خلال السنوات الثلاثة و هذا راجع لضعف التحكم في استثمارات المؤسسة على الرغم من أن

الأصول الثابتة تمثل حوالي 50%من مجموع الأصول .كما نلاحظ تذبذب في المردودية الاقتصادية من سنة لأخرى وهذا راجع إلى تقلبات النتيجة الصافية .

أما بالنسبة للمردودية المالية فقد سجلت نسب منخفضة كذلك في السنوات الثلاثة و هو ما يدل على عدم فعالية أداء المؤسسة خلال هذه السنوات.

الفرع الرابع: الأرصدة الوسيطية للتسيير

أولا–رقم الأعمال:

نلاحظ من خلال الجدول رقم (15.2)أن رقم أعمال المؤسسة في تناقص مستمر من سنة إلى أخرى و يرجع هذا التناقص إلى انخفاض الإنتاج المباع (ح/71) من سنة إلى أخرى مما يدل على ضعف القوة البيعية للمؤسسة و هذا يعود أساسا إلى شدة المنافسة وتقلص الحصة السوقية نتيجة ظهور منافسين جدد.

ثانيا–إنتاج الدورة:

نلاحظ من خلال الجدول رقم (16.2)أن إنتاج الدورة في تذبذب من سنة إلى أخرى حيث كان مرتفع سنة2010 ثم انخفض سنة2011، ليعود للارتفاع سنة2012 مما يدل على أن المؤسسة تبدل جهود لاستغلال كل طاقتها الإنتاجية.

ثالثا–القيمة المضافة:

نلاحظ من خلال الجدول رقم (17.2)أن القيمة المضافة المحققة من طرف المؤسسة خلال السنوات الثلاث موجبة ولكن في ارتفاع و انخفاض من سنة إلى أخرى مما يدل على فعالية نشاط المؤسسة أي أن المؤسسة قادرة على خلق ثروة صافية كافية لتغطية مختلف تكاليف الاستغلال.

رابعا– الفائض الإجمالي للاستغلال:

نلاحظ من خلال الجدول رقم (18.2)أن الفائض الإجمالي للاستغلال يتزايد من سنة إلى أخرى وهذا راجع أساسا إلى ارتفاع القيمة المضافة و انخفاض الضرائب و الرسوم مما يدل على قدرة المؤسسة على تمويل نفسها بنفسها والتوسع في نشاطها.

خامسا–النتيجة الصافية:

نلاحظ من خلال الجدول رقم (19.2)أن النتيجة الصافية المحققة من طرف المؤسسة موجبة ولكن في تذبذب مستمر من سنة لأخرى مما يدل على ضعف فعالية أداء المؤسسة.

خلاصة الفصل:

لقد اعتمد تشخيصنا للوضعية المالية لمؤسسة الإخوة موساوي للإضاءة أساسا على الميزانيات المالية للسنوات2010، 2011، 2012، والتي توضح لنا وضعية مالية غير متوازنة لهذه المؤسسة و هذا ما توضحه لنا مؤشرات التوازن المالي، أما من حيث التحليل بالنسب فنستنتج أن المؤسسة تعاني من مشاكل مالية أثرت على استقلالها المالي والتزاماتها تجاه الغير.

وتجدر الإشارة إلى أن مؤسسة الإخوة موساوي للإضاءة على الرغم من أنها كانت تمتلك حصة سوقية معتبرة في سوق أدوات و مستلزمات الكهرباء و الإضاءة إلا أنها في السنوات الأخيرة عانت من مشاكل مالية أثرت على الصحة المالية لها، كما أن تزايد وحدة المنافسة في القطاع زاد الأمر تعقيدا على الرغم من أنها تحقق أرباحا معتبرة من سنة إلى أخرى مما يسمح لها بتوسعة النشاط.

لكن مع هذا يجب الإشارة إلى بعض الانتقادات الموجهة لها وهذا من خلال معاينتنا لها نلخصها في النقاط التالية:

- غياب استعمال تقنيات التحليل المالي في اتخاذ القرار؛

- عجز مالي كبير في رأس المال العامل أما الاحتياجات في رأس المال العامل فهو مقبول؛

- الخزينة موجبة و لكنها تتعرض لضغط كبير مما يؤكد بأن المؤسسة لم تقم بتطوير وحداتها نتيجة عدم توظيف رأسمالها؛

- تعاني المؤسسة من كثرة الديون خاصة قصيرة الأجل مما يضعها أمام إمكانية فقدانها للاستقلالية المالية.

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل 1 – 1	تحليل الوضعية الحالية والفعالية المالية للمؤسسة	07
الشكل 1 – 2	أدوات التشخيص المالي	09
الشكل 2 – 1	يوضح تطور جانب الأصول خلال الفترة 2010 -2012	22
الشكل 2 – 2	يوضح تطور جانب الخصوم خلال الفترة 2010 -2012	23

الخـــاتمـة العامة

حاولنا من خلال هذا البحث دراسة إشكالية تطبيق التشخيص المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث كانت الإشكالية تدور حول ما مدى إمكانية تطبيق التشخيص المالي في مؤسسة الإخوة موساوي للإضاءة للفترة (2010 - 2012)لذلك قمنا في هذه الخاتمة بعرض نتائج البحث واختبار فرضياته، التوصيات والاقتراحات، ثم آفاق البحث.

اختبارالفرضيات:

من خلال النتائج المتوصل إليها نجد أن مؤسسة الإخوة موساوي للإضاءة تتميز بمحدودية رأس مالها الأمر الذي دفعها إلى الاستعانة بمصادر تمويل خارجية قصيرة الأجل لتمويل دورة الاستغلال مما جعلهاغير قادرة على الوفاء بالتزاماتها تجاه دائنيها مما أثر على درجة استقلاليتها المالية وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى؛

تظهر مؤشرات التوازن المالي المطبقة على المؤسسة محل الدراسة أنها في وضعية مالية صعبة الأمر الذي يحتم على مسيريها اتخاذ الإجراءات التصحيحية بالاعتماد على نتائج هذا التشخيص وهذا طبعا هدف من أهداف التشخيص المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطةوهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية؛

أما بخصوص الفرضية الثالثة فهي كذلك صحيحة حيث أن التسيير المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة يرتبط إلى حد كبير بمهارات ومعارف الفرد الواحد أو مجموعة الأفراد الذين يعتبرون ملاك للمؤسسة وفي نفس الوقت المسيرين لها ، بالإضافة إلى ذلك عدم شفافية المعلومات المحاسبية والمالية المدلى بها مما يؤدي إلى وجود صعوبات و عراقيل أمام نجاح عملية التشخيص المالي؛

وبالنظر إلى النتائج المتوصل إليها نستطيع أن نقول أن التشخيص المالي المطبق في مؤسسة الإخوة موساوي للإضاءة قد ساهم مساهمة بالغة في كشف نقاط القوة و نقاط الضعف الموجودة في هذه المؤسسة وإعطاء صورة واضحة حول الوضعية المالية لها والتي تشير إلى أنها غير مقبولة بالنظر إلى المزايا التي تتمتع بها هذه المؤسسة مما يثبت كذلك صحة الفرضية الرابعة.

نتائج البحث:

خلصت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج وفيما يلي نلخص هذه النتائج:

-المؤسسة حققت عجزا ماليا خلال فترة الدراسة وهذا ما يعكسه رأس المال العامل الدائم؛

- احتياجات رأس المال العامل ظهرت سالبة هذا راجع إلى أن موارد الدورة أكبر من احتياجات الدورة وهذا بسبب ارتفاع قيمة الديون قصيرة الأجل التي مولت الأصول الثابتة؛

-اعتماد المؤسسة على مصادر تمويل خارجية بكثرة خاصة الديون قصيرة الأجل؛

-المؤسسة لا تتمتع باستقلالية مالية وذلك راجع إلى أن الأموال الخاصة أقل من مجموع الديون؛

-عدم احتفاظ المؤسسة بالقدر المعقول من السيولة (النقدية)؛

- تحقيق المؤسسة لمردودية مالية ضعيفة طوال الفترة المدروسة،و هذا يدل على ضعف الأداء المالي لها؛

توصيات البحث:

على ضوء النتائج المحققة يمكن أن نقترح بعض الحلول والتوصيات لضمان إمكانية وسهولة تطبيق التشخيص المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها:

-يجب على المؤسسة أن تستعين بمسيرين وخبراء ماليين أكفاء مع ضرورة فصل التسيير عن الملكية؛

-يجب اعتبار التشخيص المالي إجراء تسييري يجب القيام به بصفة دورية لأجل معرفة الوضعية الحالية للمؤسسة و أخذ القرارات المناسبة لتحسينها وبهذا تصبح أداة للتسيير التقديري؛

-ضرورة الاهتمام الدائم بما يجري في المحيط الاقتصادي و الاجتماعي للمؤسسة للتكيف معها حسب مقدرتها؛

-يجب على المؤسسة استغلال فائضها المالي الموجود في الخزينة لتوسيع نشاطاتها؛

-ضرورة الاستفادة من طرق التسيير الحديثة و التأقلم معها مع تبني سياسة الإفصاح المحاسبي لضمان نتائج تشخيص جيدة تساعد على إيجاد الحلول اللازمة.

آفاق البحث:

في الأخير يمكن القول أن بحثنا هذا الملم بجميع الجوانب والتفاصيل المتعلق بالموضوع، إذ يبقى مجرد محاولة تشوبها حتما مجموعة من النقائص لعلها تكون منطلقا لبحوث أخرى في الموضوع.

كما أردنا التحسيس بأهمية بعض الجوانب التي يمكن أن تكون عناوين لبحوث في المستقبل نتطرق لهافي النقاط التالية:

-دراسة واقع التشخيص المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من خلال إجراء دراسة استطلاعية على عينة من هذه المؤسسات؛

-دراسة جودة ونوعية أدوات التسيير المالي المستعملة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الملاحق

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
الملحق رقم 01	الميزانية المالية المفصلة وجدول حسابات النتائج لسنة2010	45
الملحق رقم02	الميزانية المالية المفصلة وجدول حسابات النتائج لسنة 2011	49
الملحق رقم03	الميزانية المالية المفصلة وجدول حسابات النتائج لسنة 2012	53

الـــمراجـــع